

دول المتوحشين

وانك عبد الفتاح

من ربّي الوحوش في كترمايا؟ إنها الجريمة الكاشفة لدولة ما بعد الاستقلال. الدولة فشلت في أن تكون دولة بالمعنى الحديث. بقيت في إطار «الاستبداد الشرقي» بقشور سقطت بفعل عوامل التعرية (الفساد، الهزيمة العسكرية، الشيخوخة وانعدام الكفاءة). الدولة لم تقنع أهالي ضحايا مذبحه كترمايا بأنها قادرة على تحقيق العدالة، ودفعت المذعورين من هول القتل الجماعي للعودة إلى ما قبل عصور العدالة الحديثة.

المصريون لم يروا في المتهم بالقتل سوى «مصريته». هوية الجماعة بغض النظر عن جريمة ذبح العائلة (الفقيرة مالياً) بالسكين. أي إنها جريمة تعتمد على عنف بدائي وقوة جسدية يحركها الانتقام.

الشباب المصري قوي البنية وشاربه علامة ذكورة تخفي رقة العينين الملوّنتين. ورواية الشرطة اعتمدت على اعترافات للشباب قال فيها إنه أقدم على الجريمة بعد رفض العائلة تزويجه فتاة قاصراً (عمرها 13 عاماً) أتهم باغتصابها. الزواج كان سيعفيه من عقوبة جريمة الاغتصاب.

الدولة ممثلة في الشرطة اللبنانية قدّمت روايات مربكة، وغامضة، وخصوصاً من لحظة مغادرة فريق التحقيق القضائي مقرّ التحقيق واتخاذ قرار من الضابط المسؤول عن المخفر بالعودة إلى القرية لتمثيل الجريمة.

هل كان الضابط متعاطفاً مع مشاعر الانتقام التي سيطرت على القرية ووصلت إلى مطالبة نائبها في البرلمان (ينتمي إلى تيار المستقبل) بأن ينفذ الحكم في ساحة القرية؟

هل سلّمت الدولة المتهم إلى القرية الغاضبة؟ هل هو تعاطف عمومي لا يريد انتظار مسار العدالة؟ وهل تخلّى الضابط عن وظيفته العدلية وعاد إلى التعاطف مع جماعته الصغيرة؟ أم هي محاولة للتغطية على جريمة أخرى أو قاتل آخر أو شركاء آخرين؟

كل الاحتمالات واردة، بالقدر نفسه تقريباً. لكن الحقيقة الساطعة هنا أن الجماعة، لا الدولة، هي التي فرضت قانونها، لأنها ببساطة مصدر أمان الشخص الذي لم يجد الدولة إلا في حنجره إيديولوجية تحولت فيها دولة ما بعد الاستقلال إلى معسكرات قطعان الحب الواحد على جبهة العدو. الشخص العادي رأى دولته أسيرة نخب فاسدة، لا تحمي إلا مجموعتها الصغيرة، فعاد هو إلى جماعته ليشعر بالأمان.

العدالة الحديثة لا تطبّق وفق عقلية الانتقام، ولا بتلك البدائية التي تعتمد على هذه الطريقة البشعة في القتل والتمثيل الوحشي. القانون الحديث غيّر مفهوم العقاب من الانتقام إلى الإصلاح.

وكانت مسارح التعذيب في شوارع أوروبا تقدم نوعيات قاسية من العقوبات يُعذب فيها المجرمون بوسائل وحشية تخلع فيها الأظافر بماكينات قاسية، وتدق فيها المسامير وتنزف الدماء من كل منطقة في الجسد أمام عشرات المتفرجين.

لكن هذه الوحشية لم تحقق العدالة، لأنه قد يكون المجرم بريئاً. كذلك فإن الهدف ليس الانتقام من شخص المجرم. الهدف هو عدم تكرار الجريمة. وقد اكتشف فلاسفة القانون أن تكرار حفلات التعذيب العلنية يغذي الجريمة ويشحن العنف والهمجية ولا يوقفها.

من هنا انتقلت فكرة العقاب من الانتقام إلى الإصلاح، في ثورة غيّرت مفاهيم العدالة، وهذا هو المرعب في كترمايا.

ليس المهم هنا أن ضحية حفلة التعذيب مصري. المشكلة في عقلية الغوغاء الذين قادوا ما تصوّروا أنه عدالة الشارع.

هذه العقلية قبلية طائفية غوغائية متوحشة لا ترى إلا بعين واحدة. فرقة متوحشين اختطفت الشباب من سيارة الشرطة وقتلته بالضرب والطعنات، ثم سحلته في الشوارع وعلقت جثته على سيارة تلف القرية وسط تهليلات «الله أكبر» و«الله انتقم من المجرم» و«في كترمايا لا يضع الحق».

إنه العنف المكتوم من أيام مذبحه الجيش الإسرائيلي في 1982، حين ذبح آلاف الضحايا على مرأى ومسمع من الجميع. عنف لم يحاسب عليه أحد. لكنّ الذاكرة الجماعية لا تنسى، وتضغط على الوعي وتنتشر الشعور بالمهانة والقهر.

كذلك فإن هؤلاء المتوحشين هم تربية ثقافة لا تؤمن بقوة الدولة ولا تثق بتحقيق العدالة.

وهذه عدوى لم تصل إلى مصر، لكنها ليست بعيدة، وهناك نائب منذ عدة أشهر اقترح تنفيذ عقوبة الإعدام بالمتهم بالاغتصاب، في الميادين العامة وعلى الهواء مباشرة.

جريمة كترمايا ليست ضد مصر. ولكنها ناقوس خطر للمصريين. فعندما لا يثق أحد بأن مؤسسات الدولة تنفّذ العدل، فإنه سيحاول تحقيق العدل بنفسه. إنها لحظة نهاية حلم الاستقلال كاملاً. الدولة أسيرة وحوش شرسة وتخلق جيوشاً طيبة تدافع عن وجودها.

الزخار

تأسست عام 1953

تصدرت شركة «أخبار بيروت»

مدير التحرير خالد صافية ■ سكرتير التحرير حسنة الزين ■ مجلس التحرير
عربيات دوليات إيلي شلهوب، نقاشة ييار ابي صعب، مجتمه ضحى شمس،
رياضة علي صفا، عدك عمر نشابة، اقتصاد محمد زبيب،
المدير الفني اميل منعم

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سلحة
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
انسى الحاج

الإعلانات Tree Ad 01/61115 03/252224
التوزيع شركة اللواتك 01/666314-15 03/828381

أحمد عدنان *

العلمانية كخيار

قد يبدو الحديث عن العلمانية في السعودية ضرباً من الجنون بسبب الفتاوى الهائلة التي تكفر العلمانيين وبسبب الأرض التي تضم حدودها الحرمين الشريفين ونشوء الدولة على تحالف بين مؤسسة دينية ومؤسسة سياسية. ولكن النخب السعودية قد تجد نفسها مضطرة للتعاظم مع هذا الجنون لاستكمال بناء الدولة الحديثة وتعزيز الولاء للنظام السياسي وتصحيح علاقات المؤسسة الدينية بالسلطة والمجتمع

التي خلقت مبرراً آخر، اقتصادياً، لاستقلال السلطة الزمنية عن الكنيسة تحت حريضة مصادرة ممتلكاتها وعدم إعفائها من الضريبة؛ ووفقاً لهذه المعطيات، نشبت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر معارك دينية في أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك، وطدت في النهاية سلطان البروتستانت في شمال القارة الأوروبية، وربما أغلبها، لينحصر المذهب الكاثوليكي في جنوبها.

وخلال احتدام هذه المعارك، بقيت السلطة الزمنية غالباً على ظلم الناس ودعم الإقطاع الزراعي. لذلك، اتجهت النخب الأوروبية في نتاجها الفكري إلى تقيد سلطان الملك بالله وبالشعب. وبعد ذلك، مع تطور الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، نضجت فكرة «أن سلطة الملك تستمد من الشعب وحده»، فتتبلور نظرية العقد الاجتماعي: «رضى المحكوم أساس سلطة الحاكم».

وخلال هذا السياق المعقد، ومع تبلور مفهوم الدولة القومية وانتقال أوروبا من مرحلة الاقتصاد الزراعي إلى الحداثة الصناعية ونمو المدينة، وبالتالي نشوء الطبقة البرجوازية، اشتعلت الثورة الفرنسية في 1789 كانتفاضة على الإقطاع الزراعي والنفوذ الكاثوليكي والسلطة المطلقة للملك بشعارها المشهور (حرية، إزاء مساواة). وإن كانت الحركة البروتستانتية عاملاً غير مباشر في قيام الثورة الفرنسية، إلا أن هذه الثورة تأثرت مباشرة بثورتين سبقتاها زمنياً: الثورة البريطانية 1688، وثيقة الحقوق التي أصدرها البرلمان البريطاني 1689، والثورة الأميركية التي بدأت بحفلة الشاي 1773 وشعارها المعروف «لا ضرائب بدون تمثيل» ثم إعلان الاستقلال في 1776 الذي جاء فيه: «إننا نؤمن بأن الناس خلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة، منها حق الحياة والسعي لتحقيق السعادة». وهنا نلمس إحياءً جديداً للديموقراطية، التي نشأت منذ دولة المدينة في الحضارة اليونانية، عبر البرلمان البريطاني الذي حقق السلطة العليا بعد الثورة البريطانية والكونغرس بعد الثورة الأميركية، ومجالس الثورة الفرنسية. ومن خلال هذه الثورات تشير إلى تكوّن البذور الأولى لمفهوم حقوق الإنسان (الذي توجّج في ما بعد بإعلان الأمم المتحدة 1948).

هذه التطورات أدت إلى آثار اجتماعية واقتصادية أبرزها: حرية الاعتقاد وحرية الفرد والسوق المفتوح تحت عنوان عريض هو «الليبرالية»، أي حق أي إنسان في أن يجبا حراً وفق قناعاته تحت مظلة مسؤولية الاختيار، وحرية اختيارات الآخرين، مع التأكيد على أن الليبرالية في الأصل مفهوم اقتصادي مثل النقيض، لاحقاً، في مواجهة الاشتراكية والشيوعية.

الخلاصة من هذا السرد التاريخي أن العلمانية ليست مفهوماً مغلقاً، بل متسلسل يرتبط بمفاهيم «الديموقراطية»، «الحداثة»، «الليبرالية»، «المواطنة»، و«حقوق الإنسان». وتكمن أهمية هذه الإشارة في وضع الصراع مع جماعات الإسلام السياسي في إطاره الدقيق، أي كتحد ثقافي واجتماعي لا مجرد الاختلاف على تفسير النصوص الدينية. وفي إطار آخر، توصيف الاختلاف بين الشعوب وبعض الأنظمة في سياقها السليم، أي المنطق الحقوقي والسياسي في المجمل، لا المباهة بمحاربة جماعات الإسلام السياسي أو عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما الحال في سوريا وتونس على سبيل المثال. وبالتالي، فإن الحديث عن اجتراف مفهوم بعينه، دون غيره، من هذا التسلسل سيفضي إلى نموذج يعيد إنتاج التخلف بدلاً من معالجته.

الحديث عن العلمانية في السعودية كخيار لا بد منه، يقف وراءه ثلاثة محرّضات: تصريح وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في 14 آذار/مارس 2010 لـ«نيويورك تايمز»: «السعودية الآن تنحصر من أغلال الماضي وتسير إلى مجتمع

ليبرالي»، الخبر الذي تناقلته وسائل الإعلام أخيراً عن حصول مواطن سعودي على حق اللجوء السياسي في نيوزلندا بسبب اعتناقه المسيحية، والخبر الدوري بين الليبراليين والتيار الإسلامي في ساحة الصحافة السعودية والإعلام.

العلمانية، كأي مفهوم في فضاء العلوم النظرية يحتمل تعريفات واسعة، منها: «الفصل بين الدين والدولة»، «نظام أخلاقي واجتماعي يقوم على اعتبارات الحياة المعاصرة وتبني المدنية والمواطنة، ورفض تدخل المؤسسة السياسية في أمور الاعتقاد... ورفض تدخل المؤسسة الدينية في أمور السياسة».

وهذه التعريفات المتعددة، أدت بالضرورة إلى نماذج تطبيقية متباينة كما يوردها رقيق عبد السلام في بحثه «السياسة والدين في العصر الحديث»: نموذج التصادم مع الدين كما في المثال الشيوعي، ونموذج حياد الدولة إزاء الشأن الديني كما في الدول الإسكندنافية، وأخيراً نموذج التناغم مع الكنيسة (المؤسسة الدينية) كما في الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا. ونلاحظ من خلال أغلب النماذج أن تطبيق «الفصل» بين الدين والدولة أو تحييد الدين في الحياة السياسية بصورة مطلقة لم يتحقق لمصلحة موضوعة المؤسسة الدينية كأحد معطيات الحياة العامة دون هيمنة أو تسلط. ويجدر التأكيد على خطأ منهجي بالحكم

العلمانية ليست ديناً ولا تتناقض مع الإسلام، ولكنها تتصادم مع تيارات الإسلام السياسي وبعض رجال الدين

على العلمانية عبر أحد تجلياتها، كما يقع في ذلك بعض الباحثين الإسلاميين، والأصوب قراءتها في سياقها التاريخي ومجموع أمثلتها والمحصلة النهائية لتطبيقاتها.

وبدون الخوض في التفاصيل، نستطيع استعراض جذور العلمانية منذ انطلاقة حركة الإصلاح البروتستانتية في القرن السادس عشر التي شددت في بواكيرها على الكتاب المقدس مرجعاً وحيداً لتفسير العقيدة المسيحية وحرية هذا التفسير... وتقديم الطاعة للسلطة الزمنية على حساب السلطة الروحية أو ما يعرف بـ«السلطان المطلق للملوك»... كردة فعل على طغيان الكنيسة الكاثوليكية - وليس الدين المسيحي - وأخطائها (صكوك الغفران، محاكم التفتيش، نفوذ البابا المطلق، تحالف الكنيسة مع الإقطاع). وقد أتاح ذلك مؤازرة شعبية ونخبوية للحركة التي تزامنت، بشكل أو بآخر، مع قيام الممالك والإمارات الصغيرة على أنقاض الإمبراطورية الرومانية الغربية، ونزعة بعض الأمراء والملوك لاستقلال عن النفوذ البابوي، ما حقق أرضية سياسية تتعاطف مع الحركة، وبداية الكشوفات الجغرافية، ثم النزعة الاستعمارية والتحول إلى الحداثة الصناعية،